

مصر توجه رسائل إلى المجتمع الدولي عبر مشاركتها في بناء سدود حوض النيل

القاهرة تتدارك أخطاء سد إثيوبيا بالمشاركة في سدين بتنزانيا وجنوب السودان



الاستثمار المصري في مشاريع المياه رد على المناورات الإثيوبية

جانب الدول الأفريقية، ووفرت القاهرة خبراتها بأسعار زهيدة مقارنة بالشركات الأوروبية التي تشتترط الحصول على نسبة أرباح مرتفعة.

ولفت في تصريح لـ "العرب" إلى أن "القاهرة تقدر أوضاع الدول الأفريقية ولا تنظر إلى عامل الربح المادي المباشر بقدر رغبتها في أن تبني جدران الثقة مع دول حوض النيل، وتستهدف أن تكون السدود الجديدة ذات سعة تخزينية منخفضة تمكن الدول من الاستفادة من الطاقة الكهربائية دون أن يشكّل ذلك ضرراً على دولتي المصب".

وأوضح أن "مساعي دول القارة نحو إقامة السدود حق مشروع لها لأن الكهرباء المولدة على الأنهار هي الأرخص مقارنة بوسائل التوليد الأخرى، كما أنها صديقة للبيئة وأكثر استدامة وتستطيع من خلالها أن تولد الطاقة في وقت سريع بمجرد تركيب التوربينات ولا تحتاج إلى تمويل كبير في أثناء التشغيل".

عبر ودروس

ذهب متابعون للتأكيد على أن أهم الأخطاء التي تحاول القاهرة تلافيها هي الوصول إلى مبادئ رئيسية تتضمن أهدافاً مشتركة لبناء السد على أن يكون الهدف الأساسي هو توفير احتياجات الدول من الطاقة أولاً ثم التفكير في التصدير، وتستهدف تحركاتها في أكثر من اتجاه عبر اتفاقيات التعاون المشترك التي وقعها مؤخراً مع أكثر من دولة تحقيق هذا الهدف حيث لا يكون هناك صراع حول سعة التخزين في كل سد.

وتؤكد القاهرة عبر هذه المواقف المشتركة أن أديس أبابا لا تستهدف التنمية من وراء سد النهضة، وأن تحديد السعة التخزينية لسد النهضة 74 مليار متر مكعب يحول المياه إلى سعة تتحكم فيها إثيوبيا، وهو ما يخالف مبادئ القانون الدولي حول إدارة الأنهار المشتركة.

ووقعت مصر سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية مع كل من أوغندا وكينيا وبوروندي ورواندا وجيبوتي مؤخرًا، وربطت شبكتها الكهربائية الخاصة بشبكة السودان، وثمة خطط جارية لربط شبكات السكك الحديدية أيضاً.

وذكر نائب رئيس المجلس المصري للشؤون الأفريقية السفير صلاح حليمه أن "مصر تفتتح على المشاركة في تنمية موارد الأنهار ذات الطابع الدولي، طالما أن هناك فرصة للتعاون وليس للتصادم بما يتفق مع مصالح الدول المتشاطئة عليها والتي تكون السيادة عليها مشتركة، وبما لا يضر باي طرف من الأطراف الأخرى". وأوضح في تصريح لـ "العرب" أن "القاهرة تحاول خلق رأي عام داعم لجهودها في تنمية القارة الأفريقية يكون مسانداً لها في جهودها لحل أزمة سد النهضة التي تواجه وستعقد التعاون المشترك المستقبلي بين الدول الثلاث بشأن كهرباء السد، والمشاريع المستقبلية الأخرى.

وتدرک القاهرة أهمية دعم التنمية للدول الأفريقية بالنواحي الفنية كوسيلة تضمن لها حضوراً في المشروعات المستقبلية بالقارة، على الرغم من ضعف الإمكانيات مقارنة بالمشروعات التي تُشرف عليها قوى دولية مثل الصين والولايات المتحدة، والتي تزايد الصراع بينهما على حصة الاستثمارات في أفريقيا.

عباس شراقي
القاهرة أضحت أكثر اهتماماً بالمشاركة في مشاريع توفير المياه

نادر نورالدين
القاهرة توظف خبراتها في خطط بناء السدود المستقبلية في القارة

صلاح حليمه
أخطار الماء والتشغيل بشكل أحادي تهدد الأمن الدولي

وأشار أستاذ الموارد المائية بجامعة القاهرة نادر نورالدين إلى أن "القاهرة توظف الخبرات التي يمتلكها مهندسو السد العالي للمشاركة في خطط بناء السدود المستقبلية في القارة، وهناك مدرسة هندسية مصرية يعتد بها من

الكتورية لموقع السد وبحيرة التخزين، وكذلك الدراسات الجيولوجية والجيوتكنيكية والإنشائية والبيئية، وأعمال التصميمات المبدئية للسد والمنشآت التابعة له.

وكشفت أن دولة جنوب السودان تعاقبت مع وزارة الكهرباء والطاقة المصرية لإسناد أعمال التصميمات الخاصة بالمحطة الكهربائية وملحقاتها ودراسة الجدوى الاقتصادية إليها من خلال إحدى الشركات المتخصصة التابعة لها والتي تعاونت مع أحد المكاتب الاستشارية الكبرى لإعداد الدراسات المطلوبة.

ويقع السد المزمع تشديده على نهر سيوي، أحد فروع نهر الجور الرئيسي بحوض بحر الغزال على مسافة 9 كيلومترات جنوب مدينة "واو" ويهدف إلى توليد 10.40 ميغاوات من الكهرباء، وتوفير مياه الشرب لنحو 500 ألف نسمة، والاستفادة من المياه في الري التكميلي لنحو 30 ألف فدان.

إنتاج كميات من الكهرباء تفوق ضعفين ونصف ما سوف ينتج سد النهضة (10.40 ميغاوات).

وأكد أستاذ الموارد المائية والجيولوجيا بجامعة القاهرة عباس شراقي أن القاهرة لم تكن يوماً ضد تنمية بلدان القارة الأفريقية وأسهمت منذ ثلاثينات القرن الماضي في بناء خزان "سنار" في السودان وشركته في بناء سد "الروصيرص"، إلى جانب بناء سد "أوين" وما زال يخضع لإشراف خبراء مصريين يتواجدون في أوغندا حتى الآن.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن القاهرة أضحت أكثر اهتماماً في الوقت الحالي بالمشاركة في مشاريع توفير المياه، حيث أشرفت على حفر أكثر من 70 بئراً للمياه الجوفية في تنزانيا، وأرسلت الهيئة الهندسية التابعة للجيش المصري مؤخراً فرقا إلى جمهورية الكونغو من أجل تطوير نهر الكونغو وتجهيزه للملاحة.

ولم تزغ التصريحات التي أطلقها مسؤول كبير من دولة جنوب السودان قبل أيام حول نية بلاده تشييد سد جديد على النيل الأبيض بالقاهرة التي استقبلتها بزيارة مطولة قام بها وزير الري والموارد المائية محمد عبدالعاطي إلى جوبا الأسبوع الماضي، ما أكد على جاهزيتها للتعامل مع أي خطوات مستقبلية تتعلق بخاطر الأمن المائي.

وقالت وزارة الري المصرية السبت إنها قامت بإعداد دراسات لمشروع سد "واو"، وإن خبراء المركز القومي لبحوث المياه قاموا بإعداد الدراسات الهيدرولوجية والهيدروليكية والأعمال المساحية، والخرائط



يعتبر إعلان مصر مؤخرًا عن مشاركتها في بناء سدود بدول حوض النيل وهما جنوب السودان وتنزانيا رسالة إلى المجتمع الدولي بأنها ماضية في الاستثمار في المشاريع المائية على الرغم مما تواجهه من استفزازات من قبل إثيوبيا المصرية على ملء سد النهضة بشكل أحادي. وفيما انتهجت أديس أبابا لغة التصعيد والمماطلة في المفاوضات اختارت القاهرة تدارك أخطائها في هذا الملف بدعم مشاريع التنمية في القارة الأفريقية بهدف حشد رأي عام يساندها في معركة سد النهضة.

خطوات سريعة نحو وضع أساساته الأولى واستغلت حالة السيولة السياسية التي مرت بها مصر عقب ثورة 25 يناير 2011.

وعندما بدأ التفكير المصري بطريقة مختلفة مع السد الإثيوبي عبر اتفاق المبادئ الموقع بين الدول الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا) في مارس 2015 بالخرطوم كان السد قد أصبح أمراً واقعاً، كما أن رغبة القاهرة في استكمال بنائه على أساس التوافق لم تتحقق بسبب تعنت أديس أبابا التي تعاملت على أساس أن قطار التوافق فات، لأنها استطاعت بالفعل أن تشييد السد دون أن يكون هناك اتفاق مبدئي وأنجزت الماء الأول وهي على وشك تنفيذ الماء الثاني.

مع التنمية وضد الضرر

ثمة عدد من السدود التي دخلت مرحلة الإنشاء أو الدراسة في أكثر من دولة على حوض النيل وهي سد النهضة في إثيوبيا على نهر النيل، و"إنجا 3" في الكونغو الديمقراطية على نهر الكونغو، و"سد أوغندا الجديد" في أوغندا على نهر النيل، و"سد" و"او" في جنوب السودان على نهر النيل، و"إنجا 4" و"إنجا 5" على نهر الكونغو، و"سد كاروما" في أوغندا على نهر النيل، و"سد جوليوس نيريري" في تنزانيا على نهر روفيجي.

وتتخط مصر في تقديم دراسات خاصة بإنشاء بعض هذه السدود وتشارك بشكل مباشر في بناء سد "جوليوس نيريري" في تنزانيا، و"سد" و"اوغندا الجديد"، وتساعد في تمويل سد "إنجا 3" في الكونغو الديمقراطية، والأخير من المتوقع

هل يشرع السودان بقبوله «الاتفاق المرحلي» الماء الثاني لسد النهضة

إثيوبيا ستقوم بالماء الثاني، وكل أوراق الضغط لحكومة السودان ومصر لم تنجح في زحزحة الموقف الإثيوبي".

وأردف عبدالعزیز في تصريحات صحافية أن "الحكومة الإثيوبية تستخدم موضوع السد كرافعة استنهاض للشعور القومي الإثيوبي في ظل أزمات داخلية حادة".

وفي تقديره فهي تحاول الهروب من النزاع الداخلي عبر المشروع القومي للإثيوبيين، وهو سد النهضة، باعتباره قضية هوية في المقام الأول أكثر من قضية مياه. وتدعا لذلك تريد إثيوبيا فرض سياسة الأمر الواقع بالضغط على السودان، باعتبار أنه أكثر تضرراً من الماء الثاني، خاصة في الخزانات ومخزونه من المياه لهذا العام المقبل.

واستنتج عبدالعزیز "إثيوبيا تنتصر في معركة الماء الثاني للسد، لكن ستخلق بيئة وسعة سيبتين تعقدان المفاوضات في المراحل المقبلة، لأنها ستكون قد امتلت شروطها على دولتي المصب".

وعرضت إثيوبيا في أبريل الماضي توقيع اتفاق مرحلي مع السودان لتبادل المعلومات حول ملء السد، وآخر للتشغيل المستمر، لكن الخرطوم رفضتها وأرجعت الخرطوم رفضها آنذاك إلى أن "معظم القضايا تحت التفاوض وأهمها آلية التنسيق وتبادل البيانات، وسلامة السد والآثار البيئية والاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ليس فقط بالماء الأول، وإنما بكل مراحل الماء والتشغيل طويل المدى، وبالتالي لا يمكن تجزئتها".

وفق بيان رسمي، وأشار خالد عبدالعزیز، وهو محلل سياسي سوداني، إلى أن "المقترح الإثيوبي بخصوص الماء الثاني هو تقنين للأمر الواقع، وفي كل الأحوال

وحتى لو لم يتم التوصل إلى اتفاق ثلاثي بشأن الماء والتشغيل، تصر أديس أبابا على تنفيذ الماء الثاني للسد، الواقع على النيل الأزرق، وهو الراكذ الرئيس لنهر النيل. واعتبر عبدالمنعم أبوإبريس، وهو باحث سوداني في شؤون القرن الأفريقي في حديثه لوسائل إعلامية، أن "المقترح الإثيوبي يهدف إلى إخراج السودان وإثيوبيا من المأزق".

وبرأيه فإن إثيوبيا تريد تحقيق عدة أهداف من هذا المقترح، منها "شريعة الماء الثاني، وترحيل أزمة الاتفاق النهائي، وكسب وقت في بناء السد، وتخفيف الضغوط الدولية عليها، كما أن الاتفاق في الوقت الراهن يكسب حكومة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد ورقة داخلية بأنها ماضية في مشروع السد.

ويعد مازق السودان في الماء الثاني، لأنه لن يتأثر بعد ذلك، فسيكون منسوب مياه النيل في أرضه قد أخذ مستواه وثبت عليه، وعلى ذلك يمكنه إدارة منشآته المائية.

وتخشى الخرطوم من تهديد مباشر يشكله ملء السد الإثيوبي على سد "الريصرص" (سوداني على النيل الأزرق)، وعلى مشروعات الري ومنشآت توليد الطاقة والمواطنين على ضفة النيل الأزرق.

وحتى لو لم يتم التوصل إلى اتفاق ثلاثي بشأن الماء والتشغيل، تصر أديس أبابا على تنفيذ الماء الثاني للسد، الواقع على النيل الأزرق، وهو الراكذ الرئيس لنهر النيل. واعتبر عبدالمنعم أبوإبريس، وهو باحث سوداني في شؤون القرن الأفريقي في حديثه لوسائل إعلامية، أن "المقترح الإثيوبي يهدف إلى إخراج السودان وإثيوبيا من المأزق".

وبرأيه فإن إثيوبيا تريد تحقيق عدة أهداف من هذا المقترح، منها "شريعة الماء الثاني، وترحيل أزمة الاتفاق النهائي، وكسب وقت في بناء السد، وتخفيف الضغوط الدولية عليها، كما أن الاتفاق في الوقت الراهن يكسب حكومة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد ورقة داخلية بأنها ماضية في مشروع السد.

ويعد مازق السودان في الماء الثاني، لأنه لن يتأثر بعد ذلك، فسيكون منسوب مياه النيل في أرضه قد أخذ مستواه وثبت عليه، وعلى ذلك يمكنه إدارة منشآته المائية.

اسمه، أوضح لوسائل إعلامية أن "المقترح الإثيوبي يتكون من جزأين، الأول خاص بالاتفاق الجزئي للماء الثاني، والثاني خاص باتفاق التشغيل وتبادل المعلومات في المستقبل".

وأبدت الحكومة السودانية الأحد استعدادها لقبول باتفاق مرحلي شريطة "التوقيع على كل ما سبق التوافق عليه من القضايا الفنية بشأن ملء وتشغيل السد، ووجود ضمانات سياسية وقانونية وبمباشرة من المجتمع الدولي، وأن يستمر الالتزام الجزئي من قبل إثيوبيا حتى الوصول إلى اتفاق شامل وقانوني وملزم".

وأضاف مسؤول حكومي في حديث مغلّق مع إعلاميين بالخرطوم، أن الشروط تتضمن كذلك "أن لا يشمل الاتفاق المرحلي اتفاق تقاسم المياه، بجانب مدى زمني للتوصل إلى اتفاق شامل حول أزمة السد لا يتعدى 6 أشهر، والتوقيع على كل ما تم الاتفاق عليه في الفترة السابقة".

وبحسب المراقبين، فإن المقترح الإثيوبي المدعوم من الإتحاد الأفريقي، هو تطبيق حرفي لمبادرة أميركية.

لكن المتحدث باسم الوفد السوداني عمر الفاروق نفى في تصريحات صحافية علم بلاده بوجود دعم من واشنطن ولا الأمم المتحدة للاتفاق في صورته الراهنة، فيما التزمت مصر الصمت بشأن ما أعلنته الخرطوم حول مقترح الاتفاق المرحلي الإثيوبي.

الخرطوم - بينما توشك إثيوبيا على بدء الملء الثاني لسد النهضة بالمياه، بداية يوليو المقبل، يشهد ملف الأزمة الثلاثية تطورات متسارعة، ربما تقود إلى اتفاق ما في اللحظات الأخيرة يغلق الباب أمام أي خيار آخر، سوى التفاوض.



خالد عبدالعزیز
إثيوبيا تنتصر في معركة الماء الثاني للسد، لكن ستخلق بيئة وسعة سيبتين تعقدان المفاوضات في المراحل المقبلة

وتكشف السودان الأحد عن تلقيه من إثيوبيا مقترح "اتفاق مرحلي" بشأن ملء وتشغيل السد، معرباً عن استعداده للقبول به من دون الكشف عن تفاصيله. إلا أن عضواً بوفد التفاوض السوداني حول السد، طلب عدم نشر

أحمد جمال
صحافي مصري



القاهرة - بعثت الحكومة المصرية برسائل عديدة إلى المجتمع الدولي بإعلانها المشاركة في دراسات مشروع سد "واو" الذي تعتمده دولة جنوب السودان تشييده على النيل الأبيض، وهو أحد الروافد الرئيسية التي تغذي نهر النيل، بعد شروعه في تشييد سد آخر في تنزانيا ومساهمتها في سدود بالكونغو وأوغندا والسودان، تزامناً مع مساعيها الحثيثة نحو عقد جلسة لمجلس الأمن بشأن أزمة سد النهضة قريباً.

ويهدف تكريس هذا التوجه إلى التأكيد على أن القاهرة تؤمن بحق الدول الأفريقية في تنمية مواردها الطبيعية شريطة عدم تأثيرها على المصالح المشتركة لدول حوض النيل، ويكون ذلك بالتعاون والتسسيق المشترك، وأن لا تتحول السدود التي تشترع في بنائها دول عديدة إلى صراع حول قدرة كل طرف على حجز أكبر كميات من المياه ما يؤدي إلى النزاع.

وحذر وزير الخارجية المصري سامح شكري مؤخرًا من استفزاز إثيوبيا كافة الوسائل المتاحة في الإطار السياسي في حال لم تلزم بما سيصدر عن مجلس الأمن، معرباً عن أمه في أن يصدر عن المجلس ما يؤكد ضرورة التوصل إلى الاتفاق المزمع.

ولا تريد القاهرة الوصول إلى هذه النقطة مجدداً من أي من دول حوض النيل بعد أن أضحت في موقف صعب جراء فشلها في الوصول إلى صيغة مشتركة للتفاهم مع أديس أبابا، وبدت خياراتها محصورة في مجازاة الرغبة الإثيوبية في الوصول إلى اتفاق مرحلي بشأن الماء الثاني، وهو أمر تدعمه أطراف إقليمية، أو اللجوء إلى حل عسكري قد يجلب معه تداعيات قاتمة.

ولم تبد الحكومات المصرية المتعاقبة اهتماماً بمشروع سد النهضة منذ بداية الحديث عنه قبل نحو عقدين، وبدت الرؤية قاصرة على كيفية إيقاف عملية بنائه في وقت اتخذت فيه أديس أبابا